الاستقرار السياسي وحدود الإجماع الوطني للخروج من الأزمة السياسية والدستورية في تونس

Political Stability and The Limits of National Consensus to Overcome The Political and Constitutional Crisis in Tunisia

ط.د/ ميرة سليم[1]*

[1]جامعة الجزائر 3، مخبر البحوث والدراسات السياسية (الجزائر)

mira.salim@univ-alger3.dz

أ.د/ رابح لعروسي[2]

[2]جامعة الجزائر 3، مخبر البحوث والدراسات السياسية (الجزائر)

rabeh_laroussi@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/02/28 تاريخ القبول:2024/05/23 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي يواجهها الاستقرار السياسي في تونس، لاسيما طول أمد المرحلة الانتقالية، وكثرة التغييرات الحكومية، نتيجة التشرذم السياسي واحتدام الصراع على السلطة بين الرئاسة ورئيس الحكومة ومجلس نواب الشعب. كما نبحث حدود الاجماع الوطني بين النخب السياسية للخروج من الأزمة السياسية والدستورية التي تشهدها البلاد منذ سنة 2019، وكذا صعوبة حصول التوافق لتباعد وجهات النظر والخلاف حول طبيعة النموذج التنموي، على غرار طبيعة النظام السياسي والحكم المحلي والنموذج الاقتصادي المناسب في ظل مختلف المبادرات والمقترحات التي يطرحها أطراف المعادلة السياسية.

الكلمات المفتاحية: *الاستقرار السياسي؛ الاجماع الوطني؛ الأزمة السياسية والدستورية؛ التشرذم السياسي؛ الصراع على السلطة؛ النموذج التنموي؛ الحكم المحلي.*

***Abstract**: This study aims to investigate the challenges facing political stability in Tunisia, especially the long-lasting of transition and the large number of government changes, as a result of political fragmentation and the intensification of the power struggle between the presidency, the prime minister and the Assembly of the Representatives of the People. We also discuss the limits of national consensus among the political elites to overcome of the political and constitutional crisis that the country has been witnessing since 2019. As well as the difficulty of achieving consensus due to the divergence of points of view and the disagreement over the nature of the development model, similar to the nature of the political system, local governance and the appropriate economic model, in light of the various initiatives and proposals put forward by the parties to the political equation.*

***key words:** political stability; national consensus; political and constitutional crisis; political fragmentation; power struggle; development model; local governance.*

* ميرة سليم.

مقدمــة:

يعتبر الاستقرار السياسي من أبرز المواضيع المطروحة بقوة في حقل العلوم السياسية خصوصا الدراسات السياسية المقارنة، ويحيلنا هذا المفهوم على اختلاف مؤشراته وشروطه ومتطلباته في أوساط رواد المدارس الفكرية الكلاسيكية والمعاصرة، إلى مجموعة من الشروط الموضوعية على غرار التوافق بين النخب السياسية على نموذج تنموي ، تمثل فيه مختلف أطياف المجتمع على قدم المساواة، وتتلاشى فيه الفوارق وجميع أشكال التمييز وفق معايير الشفافية والمحاسبة، وتغليب لغة الحوار ونبذ العنف في إدارة الخلافات بطرق سلمية، وتصان فيه الحقوق والحريات بعيدا عن الاصطفاف والاحتقان السياسي. إضافة إلى تغليب المصلحة العامة بدل المصالح الشخصية والفئوية الضيقة لممثلي الأحزاب والنخب الحاكمة، ولا يتأتى ذلك إلا في ظل وجود مؤسسات سياسية تتميز بمعايير الشرعية والفاعلية والاستقلالية عن الشخصيات التي تديرها.

في ذات السياق، تم اختيار التجربة التونسية كنموذج للدراسة في هذا المقال، باعتبارها دولة عرفت بنجاح ثورتها التي تعد نموذجا يحتذى به في المنطقة العربية أين انطلقت أولى موجات التحرر والانقلاب على الممارسات الدكتاتورية. ارتفعت بعدها آمال المواطنين التونسيين بإقامة دولة ديمقراطية لاسيما بعد نجاح عملية الانتقال الديمقراطي وحصول تسوية سياسية أسفرت عن توافق النخب على أهمية المرحلة وما تحقق من منجزات؛ فكان هناك إجماع على ضرورة إقرار النظام البرلماني لتلافي العودة إلى مظاهر احتكار السلطة والممارسات الدكتاتورية التي سادت إبان فترة حكم زين العابدين بن علي الرئيس الأسبق للبلاد.

فوضعت أسس دستور جديد سنة 2014، وتم إنشاء مؤسسات سياسية جديدة؛ غير أنه سجل عدم استقرار حكومي خلال المرحلة اللاحقة، وحصل انسداد في الحوارات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس النواب؛ بسبب تراكمات سابقة ألقت بظلالها فكانت سببا في حدوث الأزمة السياسية منذ سنة 2019 وحتى الآن.

لذلك نستهدف في هذا المقال ونحاول الإجابة عن الإشكالية البحثية التالية:

بما نفسر حدوث الأزمة السياسية والدستورية في تونس؟ وما أثرها على الاستقرار السياسي في ظل تعدد مبادرات التسوية التي تطرحها أطراف المعادلة السياسية؟

تتفرع هذه الإشكالية المركزية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

ـ هل هناك علاقة بين طول فترة الانتقال الديمقراطي وكثرة التغييرات الحكومية واحتدام الصراع على السلطة في تونس؟

ـ هل محدودية دستور 2014، ساهمت في انسداد الحوار بين الأطراف السياسية وعدم فرض الضوابط والتوازنات الحقيقية بين السلطات وتداخل الصلاحيات بينها ؟

ـ ما هي أهم القضايا والمسائل الخلافية التي شكلت عائقا أمام حصول الإجماع الوطني للخروج من الأزمة السياسية والدستورية؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة، اقتضت منهجية البحث في هذا المقال اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف عرض جملة الأحداث السياسية وأهم التطورات المتلاحقة المرتبطة بالأزمة السياسية والدستورية لاسيما الجذور والأسباب الكامنة وراء حدوثها. ثم محاولة تفسيرها وتحليلها علميا، ومحاولة صبر مختلف المواقف، الآراء والنقاشات المطروحة على الساحة السياسية التونسية، بهدف معرفة تداعياتها وآثارها على مستقبل البلاد واستقرارها. أما المحاور الرئيسية لهذا المقال فقد جاءت على النحو التالي:

مقدمة

1. محددات الاستقرار السياسي في تونس.

1.1 فاعلية المؤسسات السياسية والدستورية في ظل دستور 2014.

2.1 التجربة الحزبية واحتدام الصراع على السلطة

3.1 الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

4.1 التهديدات الأمنية

2. الرئيس وتدابير فرض النظام والاستقرار بالبلاد

1.2 بدايات الأزمة السياسية: الخلفية والأبعاد

2.2 التدابير الاستثنائية وإعادة تشكيل الحياة السياسية: الدستور الجديد الضوابط والتوازنات.

3.2 الانتخابات التشريعية في ظل القانون الانتخابي الجديد

3. المعارضة وحدود التو افق والإجماع الوطني للخروج من الأزمة السياسية

1.3 التوجهات السلطوية لرئيس الجمهورية

2.3 انسجام المعارضة

3.3 النموذج التنموي وعملية بناء الثقة

4. خاتمة

5. قائمة المراجع

1. محددات الاستقرار السياسي في تونس

كل دولة تخضع عبر سياقات تاريخية معينة في عملية تكوينها وتشكلها إلى مجموعة من الأسس والعوامل ذات خصوصية معينة، تتفاعل فيما بينها ويؤثر كل منها في الآخر ضمن بنية النظام السياسي ككل؛ لذلك سنحاول في هذا المحور البحث في ديناميكيات العملية السياسية في تونس والتي تحدد مدى استقرارها سياسيا وداخليا.

1.1 فاعلية المؤسسات السياسية والدستورية في ظل دستور2014.

خلال فترة الانتقال الديمقراطي في تونس بعد نجاح ثورة الياسمين، نجحت النخب السياسية في وضع أركان المؤسسات السياسية، وأجريت انتخابات دورية وبمعايير الشفافية والنزاهة باعتراف الكثير من المراقبين. حيث تمت تعبئة قطاعات واسعة من أفراد المجتمع؛ فارتفعت نسب المشاركة السياسية وتمكن الناخبون من اختيار منتخبيهم وبكل حرية.

يعود سبب ذلك إلى أن تونس مثل مصر، دولتين تتميزان برسوخ الأجهزة البيروقراطية العريقة والهوية الوطنية القوية، وبعبارة أخرى لديها انتماء وطني متماسك عمد إلى تكريسها النظام من خلال مفاهيم الأمة والقومية. وفي كلتا الدولتين، أُزيح الرئيس من منصبه بعد ثورة شعبية لم يقف خلالها الجيش إلى جانب النظام. فضلا عن عدم تسييسه وتوفر قدر من الثقافة السياسية في البداية عند النخب الحاكمة والمعارضة أتاح فرصة إقامة تحالف بين الإسلاميين والعلمانيين في الحالة التونسية وهو ما لم يحدث في مصر. (بشارة، 2020، الصفحات 535-539)

غير أن المناقشات التي تمحورت حول طبيعة النظام السياسي الأنسب لتونس في مرحلة ما بعد حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في ظل ثقافة سياسية لم تستوعب بعد فكرة الديمقراطية، ذلك أنها حصرت مقاربات التغيير في تبديل الأشخاص بدل إحداث تغيير جذري في المؤسسات السياسية وبنية الحكم، وتكررت نفس الأطروحات في عدة دول؛ حيث اختارت الديمقراطية التمثيلية، لكن من دون توفير الضمانات اللازمة لصحة الديمقراطية وفاعلية المشاركة السياسية وتقوية قدرات المؤسسات وفاعلية الأحزاب السياسية وحيوية المجتمع المدني. (الكشو، سيمنار التحول الديمقراطي يناقش الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية، 2023)

حيث يقول في هذا الإطار البروفسور في القانون رافع بن عاشور : « لقد صاغ المجلس التأسيسي نظاما هجينا لا رئاسيا ولا برلمانيا متوازنا يأخذ من هذا ومن ذاك، بل نظاما مركّبا أو مختلطا بل هجينا يذكّرنا بنظام الجمهورية الرابعة في فرنسا » (عاشور، 2023). والتي تتميز بالشلل المؤسسي وتواجد أغلبية متعددة في نفس الوقت داخل البرلمان الواحد وغياب الاستقرار الحكومي. (AKRIMI, 2020)

حيث يلاحظ ن انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر هي الآلية الوحيدة من النموذج الرئاسي التي يأخذ بها النظام السياسي التونسي، وهو لا يأخذ من النظام البرلماني سوى تحريك مسؤولية الحكومة من خلال آلية قليلة الاستخدام، وهي لائحة اللوم البنّاءة التي تمّ استنساخها من النموذج الألماني. حيث تخول لرئيس الجمهورية صلاحية حلّ المجلس استثناءا في حالة وحيدة فقط هي عدم استطاعة المجلس تعيين رئيس جديد للحكومة. إذا، بدلا من إقامة نظام سياسي بسلطات متوازنة، ساهم الدستور في اختلال توازن القوى بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من جهة وبين الحكومة ومجلس نواب الشعب من جهة أخرى، وجعل من الأخير صاحب السلطة المهيمن. (عاشور، 2023)

2.1 التجربة الحزبية واحتدام الصراع على السلطة

أدت إعادة التشكيل السياسي التي تفاقمت مع ظهور برلمان مجزأ أيديولوجيًا وغير قابل للحكم سياسيًا، إلى عدم استقرار سياسي استمر حتى الانقلاب الرئاسي في 25 جويلية 2021. في الواقع، ومنذ

الانتخابات التشريعية التونسية لعام 2019، عرفت تونس خلال الفترة: (6 أكتوبر 2019- 25 جويلية 2021) ثلاث حكومات متعاقبة، أولها؛ يوسف الشاهد الذي اضطر إلى تصريف حكومة أعمال حتى 27 فيفري 2020، بعد فشل مرشح النهضة حبيب الجملي في نيل ثقة البرلمان لتشكيل الحكومة في 10 جانفي 2020. (JALDI, 2022) ثانيهما؛ حكومة الفخاخ التي ترافقت مع برلمان مجزأ سيطر عليه أكبر حزب سياسي هو حزب النهضة بـ 52 فقط من أصل 217 مقعدًا مما أدى إلى عدم الاستقرار الحكومي الذي تفاقم بسبب (CLÉMENT, 2022) معارك الصلاحيات بين مختلف مؤسسات الحكم والصراعات السياسية المحتدمة في مجلس نواب الشعب من ناحية وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى، وكذا تفاقم الأزمة الصحية لوباء كورونا في موجتها الأولى؛ إثر رفع تدابير الحظر الصحي الشامل أواخر شهر جوان 2020، لتصل حكومة الفخاخ إلى طريق مسدود؛ بسبب الانقسام الحاصل في البرلمان آنذاك بين ((تروكيا برلمانية)) تقودها النهضة وتضم كتلتي قلب تونس وائتلاف الكرامة، في مقابل بقية مكونات التحالف الحكومي، ليتم بعدها إنهاء مهامه بتهمة شبهات تضارب المصالح وسحب الثقة منه بموجب عريضة قدمتها مبادرة ((الترويكا البرلمانية)) أدت إلى استقالته والحفاظ على المبادرة الدستورية لدى الرئيس. (أسماء نويرة، 2022، صفحة 606) وثالثها؛ حكومة هشام المشيشي التي سقطت نتيجة عدم التوافق على تشكيلة الحكومة التي أقرها البرلمان ورفضها الرئيس قيس سعيد.

فمن المفارقات أن عدم التوافق السياسي قد دفع إلى تولي منصب رئاسة الوزراء، شخصيات ليس لديها أي انتماءات حزبية (هشام المشيشي وحبيب الصيد) أو شخصيات ذات انتماء حزبي لم يصل أعضاؤه إلى قبة البرلمان (إلياس الفخاخ عضو في حزب التكتل)؛ وهذا راجع إلى الأزمات التي تعيشها الأحزاب التونسية على كثرة عددها وعدم اكتسابها لتقاليد وتجارب سياسية راسخة، نظرا لحداثة نشأة بعضها والدور الهامشي الذي لعبته الأحزاب الأخرى التي عاشت حقبة زين العابدين بن علي الذي سيطر عليها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. إضافة إلى الأزمات التنظيمية المتعلقة بضعف الديمقراطية الداخلية وغياب التداول على السلطة على غرار حركة النهضة التي رفض راشد الغنوشي التنحي عن زعامتها، وكذا تكتيكات بعض قادة الأحزاب الذي يلجؤون لتقديم الاستقالة وتأسيس أحزاب جديد من أجل دخول معركة الصراع على السلطة من موقع أقوى.

يُرجع المحلل السياسي سامي براهم أسباب الانتكاسة الحالية في تونس إلى عدم تكريس فكرة التعايش على مستوى العملية السياسية، بانشغال الطبقة السياسية بالصراع من أجل البقاء ونفي الآخر. ويعتقد براهم أن المشكلة لا تكمن في غياب الحلول والتصورات المناسبة للتنمية والملف الاجتماعي فحسب، بل في غياب الإرادة السياسية الجامعة التي تترجم هذه التصورات إلى حلول للأزمة الاقتصادية. ويعتبر بأن الطبقة السياسية بمختلف أطيافها، وعلى رأسها الحزبُ الدستوري الحر ممثل منظومة الحكم السابقة، ساهمت برؤيتها الاقصائية الانعزالية في هذه الانتكاسة، بالعمل على تعطيل مسار التنمية وتفكيك الموجود وخاصة المؤسسة البرلمانية؛ لتيسير عملية احتواء الدولة والاستفراد بمقدراتها. (حجلاوي، 2023)

يمكن أن نلاحظ وبصفة إجمالية أن طول أمد المرحلة الانتقالية وكثرة التغييرات الحكومية، تقريبا حكومة كل سنة، وعدم التميز والتخصص الوظيفي للمؤسسات السياسية وضعف قدراتها في ظل النظام البرلماني التونسي الذي لم يوفر الضوابط والتوازنات الحقيقية بينها؛ قد أدى في المحصلة النهائية إلى عجز السياسات العمومية في ترجمة المطالب الجماهيرية إلى واقع ملموس.

3.1 الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

إبان الثورة الشعبية في تونس، رفعت شعارات تنادي بضرورة احترام حق الشغل والتنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية ومقاومة الفساد والاستبداد. وهي تعكس في المحصلة النهائية فشل مسار التنمية السائد إلى غاية الآن والذي تم اعتماده في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي لسنة 1986 طبقا لتوجيهات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. (البدوي، 2017، صفحة 62)

هذا ويعاني الاقتصاد التونسي منذ سنة 2011 وسط توترات داخلية، والحرب في ليبيا (التي كانت وجهة للعمال التونسيين سابقاً)، والضغوط الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لتونس. فيما شكّلت تصورات المستثمرين حول المخاطر السياسية والتهديدات الارهابية والاضطرابات العمالية تحديا للجهود المبذولة لتعزيز نمو القطاع الخاص، ومكافحة الفساد وعدم المساواة التي غذت السخط الشعبي في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. (ALEXIS, 2021)

هذا ولا يبدو أن الحكومات المتعاقبة قد أحرزت تقدمًا جوهريًا في إصلاح أنظمة الدولة التي أفادت التقارير أنها مكنت الفساد والمحسوبية في عهد بن علي. ولا تزال الثروة مركزة على طول الساحل الحضري والسياحي، بينما تعاني غالبية المناطق الداخلية من الفقر ونقص معدلات الاستثمار. فرغم تمتع العديد من التونسيين بمستوى تعليمي عالٍ، إلا أن الاقتصاد أوجد عمومًا وظائف منخفضة المهارات والأجور ساهمت في زيادة البطالة ونقص العمالة. (ALEXIS, 2021)

في مقابلة خاصة مع وكالة أنباء ((شينخوا)) وصف الباحث السياسي التونسي هشام حجي نقص بعض المنتجات الاستهلاكية الأساسية (الحليب ومنتجات الألبان والسكر أو حتى القهوة) في تونس بأنه "أزمة معقدة"، نتيجة الصعوبات التي تعاني منها المالية العامة واختلال الموازنة في البلاد. (Xinhua, 2023) استمرت الأزمة في التفاقم، حيث تضاعف النقص في الضروريات الأساسية وتجاوز التضخم 10٪ ، بينما ظل النمو ضعيفا (حوالي 1.8٪ في عام 2022، وفقا لتقارير حكومية). ويفسر التضخم بشكل أساسي بسبب الصراع في أوكرانيا الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والحبوب، التي تعتمد عليها تونس بشكل أساسي. (AMSILI, 2023) إضافة إلى الرفع المتتالي لسعر الفائدة الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة أخرى في معدل التضخم. (Xinhua, 2023) وفي شهر جويلية 2022 بلغ الدين العام التونسي 82.34 مليار دولار (أي 620.109 مليار دينار تونسي) بحيث ارتفعت نسبة الدين العمومي لتونس من إجمالي الناتج المحلي الخام إلى 5.78%. (بن عبد الله، 2023)

غير أنّ الرئيس التونسي لم يقم بإحداث إصلاحات هيكلية جذرية يمكنها معالجة المشاكل الاقتصادية، بل عمد إلى زيادة الإنفاق العمومي، وزيادة الاستعانة بالقروض الخارجية، وإرهاق ميزانية الدولة بدين خارجي بلغ 34 مليار دولار نهاية شهر جوان 2022، وهو ما سيشكل عائقا أمام استعادة النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية. (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2022)

فالإصلاحات الاقتصادية في تونس ظلت حبرا على ورق منذ سنة 2011، ولم يتم الوفاء بالحد الأدنى من مطالب المانحين رغم أن تونس من بين أكثر دول العالم حصولا على المساعدات والقروض خلال السنوات الماضية. (الجزيرة نت، 2021) ويشير الكاتب علي الشابي إلى عوامل عدة تشكل قيودا في طريق تنفيذ هذه الإصلاحات، ويعود سببها إلى: غياب سياسات صناعية تتميز بالمرونة في نظام الإنتاج، وانخفاض جاذبية مناخ الأعمال للاستثمار لوجود عوائق مؤسسية ونقص في قدرات التمويل وتجميعه، وتأزم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (الشابي، 2021)

ففي عام 2017، أوضح مسؤول كبير في مجموعة الأزمات الدولية أن عددا من كبار رجال الأعمال والعائلات التي تحكم سيطرتها على مفاصل الاقتصاد في تونس، يرفضون جل الإصلاحات ولا يحبذون العمل بمعايير الشفافية أو المنافسة. وبأن الصراع في أعلى هرم السلطة يخفي في حقيقة الأمر صراعا اقتصاديا بين المستفيدين من الريع، والإتحاد العام التونسي للشغل المتشبث بمطالبه النقابية، وأولئك الذين ينشدون اقتصاد أكثر انفتاحا على العالم، في حين يعاني شبح البطالة ما يفوق 36% من الشباب التونسي. (الجزيرة نت، 2021)

4.1 التهديدات الأمنية

لقد عانت تونس من تدهور الأوضاع الأمنية خلال المرحلة الانتقالية بسبب الاغتيالات السياسية، التفجيرات ونشاط الجماعات الإرهابية؛ الأمر الذي أثر سلبا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة، وكذا على التجارة الحدودية التي تعد مصدر عيش رئيسي لشرائح واسعة من المجتمع التونسي بفعل ارتفاع أعمال العنف والنشاط الإرهابي بهذه المناطق.

فخلال فترة حكم الترويكا شهدت البلاد تنامي حوادث العنف السياسي، تمثلت في مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين في أكتوبر 2012، وسجلت حالة اعتداء على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في ديسمبر من ذات السنة. فضلا عن تزايد درجة الاحتقان بين الحكومة والمعارضة إثر مقتل المعارض اليساري "شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين في فيفري 2013، تلاه اغتيال "محمد براهيمي"، أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي. (عباش، 2020، صفحة 209)

لقد شكل الاغتيال وما سبقه من أحداث عنف، صدمة لدى عموم التونسيين، نظرا لوصول الصراع السياسي إلى حد قتل الخصم على خلفية انتمائه السياسي وخطه الأيديولوجي، بعد ذلك، اتهمت

حركة النهضة بضلوعها في حادثة القتل ونجم عنه زيادة التوترات في المشهد السياسي؛ وأدى إلى زرع بذور الفتنة وتزايدت المخاوف من انسياق البلاد إلى حرب أهلية. (عباش، 2020، صفحة 209)

يضاف إلى ما سبق، شن هجمات إرهابية على الأجهزة الأمنية للدولة من بعض عناصر تنظيم (داعش). على سبيل المثال، استهدف تفجير انتحاري مزدوج وسط العاصمة تونس دورية للشرطة في جوان 2019؛ مما أسفر عن مقتل ضابط وإصابة عدة أشخاص آخرين بينهم مدنيون. فيما أدى هجوم انتحاري مزدوج آخر استهدف السفارة الأمريكية في تونس، إلى مقتل ضابط شرطة في مارس 2020. (BTI, 2022, p. 7) وتبرز هذه الأحداث تنامي تنظيم "داعش" في تونس، رغم غلبة الطابع الفردي على هذا النشاط من خلال عمليات "الذئاب المنفرد" التي أدارتها بعض العناصر المنضوية تحت لواء التنظيم بشكل لا مركزي. (قشطة، 2021)

تحسن الأمن الداخلي بشكل عام منذ حدوث سلسلة كبيرة من الهجمات الإرهابية خلال الفترة مابين (2015-2016)، والتي قد تُعزى إلى تحسن التنسيق الداخلي والمساعدة في بناء القدرات من الجهات المانحة بما في ذلك الولايات المتحدة. (ALEXIS, 2021, p. 7)

رغم كل ذلك، لا تزال الاضطرابات في الجارة ليبيا، والنشاط العسكري المستمر في المناطق الحدودية، وعودة المقاتلين الاسلاميين التونسيين من الخارج (سوريا والعراق وليبيا بشكل أساسي) تشكل تحديات أمنية إضافية. مما دفع بوزارة الخارجية إلى إطلاق تحذير للمواطنين الأمريكيين من مخاطر السفر إلى أجزاء من جنوب وغرب ووسط تونس، مشيرة إلى خطر التهديدات الإرهابية. ورغم قلة عدد سكانها، شكلت تونس مصدرًا رئيسيًا للمقاتلين الأجانب في ذروة نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا خلال سنتي (2014-2015). (ALEXIS, 2021, p. 7)

مسألة أخرى تشكل عاملاً حاسما في الوضع الأمني للبلاد، يتعلق أساساً بحالات الاستياء لدى الأفراد جراء تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ترجمت إلى احتجاجات عنيفة عبر أجزاء مختلفة من الوطن. أدت في بعض الحالات إلى اندلاع مواجهات عنيفة مع الشرطة مثلما حدث خلال شهر جانفي 2021. (BTI, 2022, p. 7)

2. الرئيس وتدابير فرض النظام والاستقرار بالبلاد

سنبحث في هذا المحور عن الظروف والملابسات التي ساهمت في حدوث الأزمة السياسية والدستورية، ونقف على عمق هذه الأزمة والفراغ السياسي الذي أحدثته باعتبارها لحظة فارقة في مسار التطور الديمقراطي في البلاد. كما نتطرق إلى أهم التدابير الاستثنائية التي أقرها رئيس الجمهورية قيس سعيد وأهم الدوافع التي أدت به إلى اتخاذ مثل هكذا خطوات ومدى شرعيتها وما خلفته من نقاشات وجدال في الداخل والخارج.

1.2 بدايات الأزمة السياسية: الخلفية والأبعاد

تعود جذور هاته الأزمة غير المفاجئة إلى الأزمة الهيكلية الأعمق التي ظهرت مع إعلان نتائج انتخابات 2019 التي أفرزت مشهدًا سياسيًّا وبرلمانيًّا متشظيًا؛ لأن النظام الانتخابي التونسي يميل إلى تشتيت الأصوات من منطلق توسيع نطاق التمثيل لجميع الأقاليم على قدم المساواة، ولا تستطيع الأحزاب الكبيرة من الفوز بأغلبية مريحة تمكِّنها من تشكيل حكومة مستقرة. (مركز الجزيرة للدراسات، "الحالة الاستثنائية في تونس: الخلفيات والدلالات والآفاق"، 2021)

بالإضافة إلى تشرذم الحياة السياسية، فقد تفاقمت هذه الأزمة لغياب المحكمة الدستورية التي تعد أحد أركان النظام السياسي الذي أرسته الثورة، فقد خلق غياب هذه المؤسسة، فراغًا دستوريًّا مكّن الرئيس من تأويل الدستور تأويلًا أحادي الجانب يرجِّح الكفَّة لصالحه أمام خصومه في أي مسألة خلافية. (مركز الجزيرة للدراسات، "الحالة الاستثنائية في تونس: الخلفيات والدلالات والآفاق"، 2021) ولما يقارب العامين، والرئيس سعيد في صراع مع اثنين من رؤساء الوزراء اللذين اختارهما بنفسه، وهما إلياس الفخفاخ وهاشم المشيشي، بعد أن تأكد عجز أعضاء البرلمان شديد التشرذم عن اختيار مرشح توافقي. (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2021)

ذلك أن العملية السياسية أفرزت أغلبية برلمانية ضئيلة مشكلة من ثلاثة أحزاب – وهي النهضة، وائتلاف الكرامة، وقلب تونس- تدعم الخلاف الحاد بين سعيد والمشيشي اللذان دخلا في تنافس على من تقع عليه مسؤولية تعيين الوزراء والإشراف على الأجهزة الأمنية. تصاعدت حدة الأزمة في منتصف جانفي 2021 عندما كشف رئيس الوزراء عن تعديل وزاري كان البرلمان قد وافق عليه لكن الرئيس قيس سعيد أدانه ووصفه بغير الدستوري، (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2021) وأبدى إصرارا غير مسبوق على منع إشراك أي من الشخصيات المتهمة بالفساد المالي والإداري في الحكومة. في المقابل، تشبث المشيشي بموقفه ولقي دعما وتأييدا من حركة النهضة وحزبا قلب تونس وائتلاف الكرامة. (قشطة، 2021)

في كنف الأزمة التي طال أمدها بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة الذي أُنهيت مهامه، ظلّت الحكومة التونسية تعمل بثلث أعضائها، أي بـ 18 حقيبة وزارية ونصفها يعمل بالنيابة في ظلّ عدم مباشرة الوزراء المكلفين للمهام المنوطة لهم رغم تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت الوضعيّة بمثابة إعادة إنتاج للأزمة. (بوذريوة، 2021)

في المجمل هناك عوامل عدة أدت إلى تصاعد الأزمة السياسية في تونس: منها نظام الاقتراع الذي يشتت الأصوات ويمنع حصول أحد الأحزاب السياسية على أغلبية برلمانية مريحة، والصراعات الحزبية التي منعت حصول ائتلاف حكومي قوي يشمل عدة أحزاب يمكنها من التوافق على تشكيل أعضاء الحكومة. إضافة إلى فشل الدستور التونسي في فرض تنظيم جيد للعلاقة بين السلطات الثلاث في النظام التونسي؛ مما أتاح الفرصة للرئيس قيس سعيد بتأويل مضامينه، وسمح له بإيجاد المصوغات لفرض التدابير الاستثنائية بهدف تجاوز حالة الانسداد وعدم الاستقرار الحكومي؛ ومن ثم الانفراد بالسلطة.

2.2 التدابير الاستثنائية وإعادة تشكيل الحياة السياسية: الدستور الجديد الضوابط والتوازنات

تسارعت الأحداث في البلاد خصوصا بعدما تعطلت الحياة البرلمانية بفعل ارتفاع حدة الخلافات وكثرة التحويرات الحزبية، فضلا عن ما وصفه الرئيس قيس سعيد بالتلاعب بالملفات القضائية وترسيخ الإفلات من العقاب. واستنادا على الفصل 80* من الدستور قرر رئيس البلاد ـ في خطوة متوقعة لدى الكثيرين ـ إعفاء رئيس الحكومة هشام مشيشي وتجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي لمدة 30 يوما مع رفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضائه، (بوذريوة، 2021) قبل أن يقرر حل المجلس الأعلى للقضاء وتعويضه بآخر مؤقت.

أحدثت التدابير الاستثنائية جدلا واسعا في أوساط الطبقة السياسية حول مدى شرعية القرارات والمراسيم والقوانين التي سنها الرئيس قيس سعيد؛ فقد زادت حالة الانقسام والاستقطاب وموجات الاحتجاجات في الشارع التونسي، وعدها البعض انقلابا وخروجا عن الدستور، وجرى النقاش حول مدى توفر المبررات التي تخول له تفعيل الفصل 80 من الدستور، خاصة في ظل غياب المحكمة الدستورية التي من شأنها وضع حد لهذا الجدل الواسع بين المعارضة وأنصار الرئيس، هذا الأخير اعتبر هذه الإجراءات تصحيحا للمسار الديمقراطي وحماية لمنجزات الثورة التونسية.

شبّه الكاتب شكري بن عيسى طبيعة الحكم في تونس في هذه المرحلة « بالسلطات المطلقة وكأنها سلطات إلهية تقارب النظام الثيوقراطي بما جعل الرئيس تجسيداً للأمة وللدستور »، منوها إلى أن قيس سعيّد أفرط في استخدام الفصل 80 حتى أصبح هو الفصل 80 نفسه، فحلّ الحكومة وعلّق نشاط البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه، وهي سلطة ثيوقراطية أعلى عشرات المرات من النظام الرئاسي الذي يتأسس على الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء وتوفير كل الضمانات فيه، بينما لا نجد أي من ذلك في النظام التونسي، بحسب رأيه. (التليلي، 2021، الصفحات 6-7)

بعد وصول البلاد إلى طريق مسدود، قرر الرئيس قيس سعيد التدخل لمعالجة هذه الأزمة من خلال العمل بخارطة الطريق السياسية التي أعلنها عبر إجراء استفتاء دستوري في 25 جويلية، وانتخابات تشريعية مبكرة في 17 ديسمبر. غير أن عملية الإصلاح الدستوري واجهت انتقادات كبيرة ورفضها قسم كبير من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني. وحاز الدستور الجديد في 26 جويلية 2022 تاريخ إعلان النتائج، على موافقة 94.6٪ من أصوات الناخبين المؤهلين، بنسبة مشاركة لم تتجاوز 30.5٪. (هيومن رايتس ووتش، 2023)

نصّ الدستور الجديد على نظام رئاسي أقرب لما كانت عليه تونس قبل الثورة 2011، وركّز السلطات في يد الرئيس، فضلا عن إنشاء غرفة برلمانية ثانية إلى جانب "مجلس نواب الشعب"، تضم أعضاء منتخبين من قبل مجالس الجهات والأقاليم بدلا من الاقتراع العام. كما وقلّص النصّ بشكل كبير من دور وصلاحيات البرلمان مقارنة بدستور ما بعد الثورة؛ (هيومن رايتس ووتش، 2023)

في هذا الإطار يعتبر الكاتبان ملاك الأكحل وزياد بوسن في مقال لهما "تونس غداة الاستفتاء: انقسامات على خلفية الدستور الجديد" أنه وبإقرار هذا الدستور تدخل البلاد في مرحلة الجمهورية الثالثة. ولعل أبرز ما يميزها النزعة الرئاسية المفرطة التي تمكن رئيس الدولة من عدم تقاسم السلطة

التنفيذية مع رئيس الحكومة، وألا يحاسَب على أعماله أمام البرلمان، ويصبح بإمكانه تعيين القضاة في أعلى المناصب، وبالتالي يختار أعضاء المحكمة الدستورية المقبلة. (ملاك الأكحل، 2022)

أما الكاتب فينسنت غيزر فيقول « بأنّ النص الدستوري يظل من التصميم الكلاسيكي. وفي الواقع، فهو يزيل معظم الضمانات الديمقراطية من دستور 2014 (الجمهورية الثانية)، ويعيد الارتباط بالترتيبات الاستبدادية للدستور المعمول به في ظل النظام الرئاسي للحبيب بورقيبة وبن علي (دستور عام 1959 تم تعديله عدة مرات). والأخطر من ذلك هو إزالة الضمانات الديمقراطية التي شكلت تقدمًا كبيرًا في دستور 2014. باستثناء الهيئة العليا للانتخابات (ISIE)، التي تم تقليص صلاحياتها، فإن الهيئات الأربع الأخرى الدستورية المستقلة (الفساد والإعلام وحقوق الإنسان والتنمية) لم ترفق بالنص الدستوري الجديد. وبالمثل، تم إلغاء المجلس الأعلى للقضاء لصالح المجالس القطاعية». (VINCENT, 2023)

فرغم أن الدستور الجديد تضمّن العديد من الحقوق؛ لكنّه أضعف الضوابط والتوازنات اللازمة لحمايتها، ولم يضمن بالكامل استقلالية القضاء و" المحكمة الدستورية " التي لم تخرج إلى الوجود. (هيومن رايتس ووتش، 2023)

إذن مخرجات عملية الإصلاح السياسي الذي جاء به الرئيس قيس سعيد يعبر عن رؤية انفرادية فإضافة إلى توسيع السلطات الممنوحة له، فإنها تعبر عن إيمانه بالإصلاح الذي يبدأ من القاعدة. حيث سعى إلى إضعاف الأطراف السياسية المنافسة في محاولة منه للبقاء في السلطة، وإحكام قبضته على الحكم لأطول مدة وذلك عبر تسخير البيروقراطية الإدارية والأجهزة الأمنية، هذه الأخيرة المعروفة بحيادها وجدت نفسها متوافقة مع أهدافه من أجل استعادة مكانتها بعد التهميش الذي طالها من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم في تونس خلال المرحلة الانتقالية.

3.2 الانتخابات التشريعية في ظل القانون الانتخابي الجديد

على صعيد آخر وضمن خارطة الطريق التي أقرها الرئيس قيس سعيد، فقد أقدم على تفكيك عدد من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك هيئة الانتخابات المستقلة ("الهيئة العليا المستقلة للانتخابات") التي أعاد هيكلتها ثلاثة أشهر فقط قبل إجراء الاستفتاء على الدستور. في 21 أفريل 2022، أصدر سعيّد مرسوما غيّر بمقتضاه تشكيلة الهيئة، وأصبح بإمكانه التدخل حتى في تسمية كل أعضائها. (هيومن رايتس ووتش، 2023)

كما عدّل الرئيس القانون الانتخابي دون إخضاعه لأي مشاورات أو نقاشات عامة مسبقا. حيث يقلّص المرسوم عدد 55-2022، الصادر في 15 سبتمبر 2022، عدد أعضاء البرلمان من 217 إلى 161، ويتيح للمقترعين بالتصويت على المترشحين الأفراد عوض القوائم الحزبية، وهو تغيير يهدف أساسا إلى تقليص تأثير الأحزاب السياسية، بحسب عدة مراقبين. (هيومن رايتس ووتش، 2023) كل ذلك نابع من إيمان الرئيس بتنفيذ فكرته الخاصة "بالبناء القاعدي"، والتي تستلزم إحداث تعديل على قانون

الانتخابات، وكذا نظام التصويت بحيث يصبح فرديًا على أن يتم في جولتين على المستوى الإداري الأدنى على الإطلاق، وإجراء انتخابات تشريعية في ديسمبر 2022. (ملاك الأكحل، 2022)

إذن فالأحزاب التي بشَّر سعيّد باندثارها ضمن تصوره لنظامه القاعدي، سوف تجد صعوبة في التنافس فيما بينها وفق ما تفرضه نزاهة وشفافية قواعد العملية الحزبية العادلة؛ فالقانون المنظم للانتخابات والقائم على الأفراد، يستهدف حصرا الأحزاب ليقلِّص من قدرتها على الوصول إلى البرلمان بكتل وازنة تمكنها من لعب دور فاعل في العملية التشريعية. فيما تبقى الأحزاب القوية والمهيكلة وذات القاعدة الشعبية الكبيرة وحدها يمكن أن تنافس نسبيًّا في ظل نظام انتخابي يميل إلى تصعيد الشخصيات ذات التأثير السياسي أو الاجتماعي أو المالي أو القبلي أو العروشي. (مركز الجزيرة للدراسات، "ما بعد استفتاء 25 يوليو: دسترة حكم فردي يضاعف مخاوف التونسيين إزاء مستقبلهم"، 2022)

تميزت الجولتان الأولى والثانية من هذه الانتخابات التشريعية بارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت، حيث لم يصوت ما يقارب ألـ 89٪ من الناخبين خلال الجولة الثانية. ومرد ذلك، دعوة عدد من الأحزاب السياسية للمقاطعة، لاسيما حزب النهضة والحزب الدستوري الحر وآخرون؛ الذين اعتبروا الإجراءات التي اتخذها رئيس الدولة التونسية شكلاً من أشكال الانقلاب على المكاسب الديمقراطية التي تحققت بفضل ثورة الياسمين، ولأن المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي قد خيب فعلا آمال التونسيين بشكل عام. (VINCENT, 2023)

أما السياق الذي طرحت خلاله الانتخابات التشريعية فلم يكن مواتيا، ولم تتوفر الضمانات اللازمة لإجرائها، وحتى المشاورات الشعبية كانت نسبتها ضئيلة. وفي ظل ارتفاع نسبة العزوف عن المشاركة في هذه الانتخابات، انتقدت السلطات التونسية بشدة لحثها المواطنين وإلزامهم الذهاب للتصويت؛ فكان مصيرها الفشل لمحاولة الرئيس شرعنة الانقلاب الدستوري الذي قام به، ومحاولته تنصيب برلمان ضعيف أمام السلطات الكبيرة التي يحوزها، وأن المجلس التشريعي الذي ستفرز هذه الانتخابات لن يجد اعترافا من القوى السياسية ولا حتى من المواطنين على حد قول رئيس جبهة الخلاص أحمد نجيب الشابي. حيث يشير العديد من المراقبين إلى فشل النظام الجديد للاقتراع الذي يكرس الانتخاب على الأفراد بدل الأحزاب السياسية التي تم تهميشها عمدا وتم إفراغ الساحة السياسية منها.

3. المعارضة وحدود التو افق والإجماع الوطني للخروج من الأزمة السياسية

بعد حدوث الأزمة السياسية، وفي ظل انسداد الأفق السياسي، وغياب لغة الحوار بين أطراف العملية السياسية في تونس، وهو ما يدفعنا إلى التطرق في هذا المحور إلى أهم القضايا الخلافية بين هذه الأطراف، والتي تقف عائقا أمام الوصول إلى الإجماع والتوافق على مخرج للأزمة الحالية التي تفاقمت بارتفاع موجات الاحتجاجات، أحداث العنف، الملاحقات والاعتقالات السياسية.

1.3 التوجهات السلطوية لرئيس الجمهورية

بالتوازي مع سياسة الانفراد بالقرارات، عمد الرئيس سعيّد إلى توظيف أجهزة الدولة الإدارية والأمنية والقضائية لملاحقة معارضيه والتضييق عليهم؛ إذ جرى اعتقال شخصيات سياسية عديدة وإحالتها إلى المحاكم العسكرية بتهمٍ تتعلق بنشاطاتها السياسية، وتعرّض الاعلاميون والمدوّنون أيضًا للتضييق وزجّ أعدادٍ منهم في السجون بتهمة "المسّ بهيبة الرئيس". وصدر مرسومٌ رئاسيٌّ ينص على فرض عقوباتٍ ثقيلة على نشاطات تتعلق بحرية التعبير وتداول المعلومات، ومنعت وسائل الإعلام العمومية من استضافة ممثلي الأحزاب وتغطية نشاطات المعارضة. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)

في سنة 2022، استمرت الانتهاكات الحقوقية الجسيمة، وشملت القيود على حرية التعبير والعنف ضد النساء والقيود التعسفية بموجب قانون حالة الطوارئ التونسي. اتخذت السلطات مجموعة من الاجراءات القمعية ضد المعارضين والمنتقدين والشخصيات السياسية، بما يشمل إجبارهم على عدم تغيير إقامتهم، وإخضاعهم لمنع السفر ومحاكمتهم - أحيانا في محاكم عسكرية - لانتقادهم علنًا الرئيس أو القوات الأمنية أو مسؤولين آخرين. (هيومن رايتس ووتش، 2023) أما خلال الأشهر الأولى لسنة 2023، استمرت السلطات التونسية باعتقال المزيد من القيادات السياسية لحركة النهضة وعلى رأسها زعيمها راشد الغنوشي الذي سجن بتهمة التآمر على أمن الدولة، كما أغلقت مقرات الحزب، ومنعت اجتماعات المعارضة ممثلة في جبهة الخلاص التي ظلت تندد بارتفاع موجات العنف السياسي الممارس ضدها مؤكدة في الوقت ذاته استمرار نضالها السلمي لإطلاق صراح المعتقلين السياسيين، واستعادة المسار الديمقراطي في البلاد.

لقد أحدث الفراغ السياسي في تونس نتيجة انتكاسة الديمقراطية، تصاعدا للمد الشعبوي والاستقطاب الداخلي بين النظام الحاكم والمعارضة، لاسيما فيما يتعلق بطرح عدة مواضيع (استشراء الفساد السياسي، اللصوصية، خيانة الوطن، التآمر على أمن الدولة، الاستبداد، تقييد الحقوق والحريات....الخ) التي ظلت محور المناقشات العامة والخطابات الرسمية خاصة من جانب الرئيس قيس سعيد.

في ذات الإطار، يعتبر عزمي بشارة بأنّ استغلال الخطاب الشعبوي المشكك في تمثيل الأحزاب وفي انتماء الخصوم وإخلاصهم للوطن. حيث أنّ تلك الممارسات كانت دليلا قاطعا على عدم تقدير سعيّد لمكانته كرئيس جمهورية منتخب من الشعب، بل وعدم مراعاة خطورة المرحلة الحرجة التي تمر بها تونس اليوم، وما تخبئه هذه المرحلة من اضطرابات وأزمات تهدد مستقبل البلاد. وهذا أمر غير مستغرب فكما يشير بشارة بأنّ "الطامة الكبرى بانتخاب رئيس من دون سجل مهني بارز أو نضالي أو سياسي، بل بسبب خطابه الشعبوي المقعر لا غير (...) إنّ قيام سياسيين بالتحريض على السياسة هو من أهم علامات الشعبوية المعادية للديمقراطية". (الملع، 2021)

2.3 انسجام المعارضة

ينظر العديد من التونسيين إلى الجهات الفاعلة في "التحول الديمقراطي" على أنها فاسدة وتثري نفسها على ظهور الشعب. على هذا المستوى، نجح الخطاب الشعبوي لقيس سعيد في تشويه سمعة النخب الاجتماعية والسياسية والإشادة باستقامة عامة الناس. وبالتالي، فإن ضعف المعارضة أمام رئيس الجمهورية ليس دوريًا فحسب، بل هو أيضًا هيكليًا. يواصل غالبية البرلمانيين وقادة الأحزاب السياسية العمل باستخدام برامج النظام القديم، معزولين عن المواطنين والناخبين من الأطراف الحضرية والمناطق المحرومة داخل البلاد. (VINCENT, 2023)

لكن على مدى الأشهر التي تلت فرض التدابير الاستثنائية، حاولت المعارضة رفض مشروع سعيد الاستبدادي وإعادة التعبئة في الفضاء العام، ومتقطعةً مع حالة العجز الهيكلي هذه. وجد القادة المنشقين السابقين في نظام بن علي أنفسهم متحالفين مع المحافظين الإسلاميين من حزب النهضة والنخب السياسية الجديدة التي ظهرت مع التحول الديمقراطي لإنشاء جبهة الإنقاذ الوطني، وهي ائتلاف غير متجانس من حوالي عشرة أحزاب وحركات. ومع ذلك، فإنهم يواجهون صعوبات في زيادة الوعي بين المواطنين البسطاء الذين لا يزالون يعتبرونهم "أشباحًا" بدون قاعدة شعبية. (VINCENT, 2023)

عموما لقد نفذ صبر هؤلاء المواطنين؛ لطول أمد الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد، والعجز في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الثقة في أي مبادرة يطرحها طرفا المعادلة السياسية في تونس سواء قوى المعارضة أو النظام الحاكم. حيث يتطلب الأمر من المعارضة توحيد صفها، وبذلها مجهودات أكبر من خلال تقديم برامج ورؤى واقعية مختلفة عن تلك السابقة أو تقديم وجوه انتخابية جديدة في قادم المواعيد الانتخابية، تتميز بالكفاءة والنزاهة بعيدا عن شبهات الفساد. وقبل ذلك يتعين على كلا الطرفين الوصول إلى تسوية سياسية كمخرج لهذه الأزمة، ولا يكون ذلك إلا بتقديم تنازلات كبيرة عبر تناسي الأحداث الماضية، وتطوير لغة الحوار والتوفيق كآلية لإدارة الخلافات بينهما بالجلوس على طاولة المفاوضات، وفتح المشاورات لعامة الناس لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول مستقبل البلاد.

3.3 النموذج التنموي وعملية بناء الثقة

إنّ طبيعة النظام السياسي الذي يفترض أن يحكم تونس هي مثار جدل واسع بين الرئيس ومعارضيه، فقيس سعيّد ميّالٌ إلى استعادة الدور الفاعل لرئاسة الجمهورية في إدارة مشروع الحكم، ويهدف إلى إحياء نظام الحكم الرئاسي المطلق الذي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحياتٍ واسعة، ويهيمن على بقية الأجهزة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية التي لا يعتبرها سعيّد سلطات مستقلّة بذاتها، بل مجرّد وظائف في بنية الدولة (الجمعاوي، "عن أعراض الأزمة السياسية في تونس"، 2023، صفحة 16) في المقابل، تميل الأحزاب المعارضة إلى اعتماد نظام رئاسي معدّل أو نظام برلماني يضمن التوازن بين السلطات واستقلاليتها، ويسمح للأحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني بأن تمارس دورها الرقابي على أداء السلطة الحاكمة، دون تركيز للسلطة بيد الفرد. (الجمعاوي، "عن أعراض الأزمة السياسية في تونس"، 2023، صفحة 16)

على ما يبدوا أن كلا النظامين لم يحققا النتائج المرجوة ولم يكونا بذات الفعالية، ووصلنا إلى أزمة نظام على مستويي الشرعية والمشروعية؛ لذا فلا بد من إعادة التفكير في نظام سياسي وازن يحتوي تناقضات المجتمع والسياسة، بحيث يضمن توازن السلطات ويسمح لكل منها بمراقبة الأخرى، ويكون للبرلمان دور رقابي أكبر في مقابل رئيس جمهورية بصلاحيات ومسؤوليات خاصة دون تداخل في المهام والصلاحيات، تتيح لهما التعاون لتجنب حالات الانسداد وقتامة المشهد السياسي، وتسهل سرعة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدارة سياسات وشؤون البلاد الداخلية والخارجية. لأن النظام البرلمان التونسي اتضح فشله في ظل عدم نضج التجربة الحزبية والثقافة السياسية الديمقراطية، في حين كرس النظام الرئاسي الذي أقره الرئيس قيس سعيد، الحكم الفردي وسمح بتركيز كبير للسلطات، وأدخل البلاد في حالة اللامجهول.

هذا وتدرك النخب السياسية في تونس أكثر من أي وقت مضى بأنّ الخروج من الأزمة السياسية الحالية، وتحقيق التوافق والإجماع الوطني؛ يبدأ بتبني مقاربة اقتصادية واجتماعية وفق رؤية استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، تستوعب المطالب الملحة للمواطنين، وتضمن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين (مناصب عمل، جودة الخدمات الصحية، والتعليم، ...الخ)، عبر حشد كافة الموارد المادية والبشرية من أجل خلق ديناميكية اقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة يراعى فيها التوازن الجهوي لاسيما في المناطق الداخلية ذات الأغلبية المهمشة.

تشير في هذا الإطار وثيقة البنك الدولي" ... لقد أصبح من الملح الآن تنشيط النموذج الاقتصادي التونسي، الذي أصبح يشكل خطرًا على التحول الديمقراطي. إن الانتكاسة في نتائج التنمية، وإطالة أمد الانتقال السياسي؛ يضعان تونس أمام أزمة دستورية واقتصادية مزدوجة تهدد بدورها المكاسب الديمقراطية - وإن كانت هشة - التي تمكنت البلاد من تحقيقها. يتطلب التحول النموذجي لصالح إنشاء دائرة حميدة مربحة للجانبين، نشر جهود كبيرة على المدى القصير تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول تصميم وتنفيذ برامج الإصلاحات من ناحية، وتحقيق نتائج ومكاسب ملموسة، واستعادة الثقة وإعادة إطلاق الزخم من ناحية أخرى. (VINCENT, 2023)

على صعيد آخر، يمثل الحكم المحلي أحد هذه التحديات الراهنة التي يواجهها الإجماع الوطني، حيث واجه انتقادات واسعة، إصدار الرئيس التونسي قيس سعيد مجموعة من المراسيم الرئاسية، في 08 مارس 2023، المتعلقة بحل البلديات المنتخبة وتعديل قانون انتخاباتها وسن القانون المؤسس لمجالس الجهات والأقاليم، وذلك وسط تنديد من معارضيه لضرب الديمقراطية المحلية والقضاء على مسار لامركزية السلطة. ونص ذات المرسوم على "حلّ جميع المجالس البلدية إلى حين انتخاب مجالس بلدية جديدة"، مع تفويض "الكاتب العام للبلدية، تحت إشراف محافظ الجهة، مهمة تسيير الشؤون العادية للبلدية وإدارتها". كما أصدر سعيد مرسوماً آخر يتضمن تنظيم انتخابات المجالس المحلية الجديدة وشروط الترشح لها، ومرسوما لتنظيم تشكيلة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وكيفية عملها. (يوسف، 2023)

تشير قراءات عدة خبراء في القانون إلى أن إزالة الرئيس قيس سعيد لبنود السلطة المحلية، وإعادة إحياء صياغة دستور 1959؛ يحمل في طياته بوادر إنهاء تجربة الحكم المحلي والتدبير الحر، ويميل إلى العمل بالحكم المركزي، والتأسيس لمشروع تنظيم الحكم القاعدي وفق تصوره، (يوسف، 2023) وتقويض للبناء اللامركزي الذي أسّسه دستور 2014، ونبْذه كلّ السلطات المضادّة أو الهيئات المدنية والتمثيلية الموازية التي تنافسه على اتخاذ القرار. (الجمعاوي، " تونس بأمر الرئيس: حلّ المجالس البلدية " ، 2023) ولسوف يساهم هذا القانون في إضعاف الخلفية السياسية للعملية الانتخابية، ويُفضي إلى تصعيد شتات أفرادٍ منتخبين ببرامج متنوعة وربما متباعدة. بل يرتهنون لروابط أسرية، وعشائرية ومصلحية ضيّقة. (الجمعاوي، " تونس بأمر الرئيس: حلّ المجالس البلدية " ، 2023)

4. خاتمــة:

تشهد تونس حاليا أزمة سياسية ودستورية معقدة متعددة الأسباب والأبعاد منذ سنة 2019، بسبب عدم الاستقرار الحكومي الذي شهدته البلاد في مرحلة ما بعد الثورة؛ مما أدّى إلى انتكاسة الديمقراطية التونسية بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تأثيرات الموجة الوبائية. تلاها إقرار الرئيس قيس سعيد التدابير الاستثنائية والانفراد بالسلطة في البلاد عبر تغيير الدستور والانتقال إلى نظام رئاسي مفرط الصلاحيات؛ مما دفع بالمعارضة إلى المطالبة باستعادة المسار الديمقراطي والعودة إلى النظام البرلماني.

تحيلنا هذه الأوضاع إلى عدم ترسيخ الديمقراطية في تونس نتيجة تراجع في معدلات المشاركة السياسية من جهة، وعدم تراكم التجارب الديمقراطية وخبرات الأحزاب السياسية بسبب غلبة الطابع الدكتاتوري على تجارب الحكم السابقة، وعدم نضج الثقافة السياسية الديمقراطية والتعايش السلمي على صعيد الفكرة والممارسة في أوساط النخب السياسية، في ظل الخلافات السياسية، وتنامي الشعبوية والاستقطاب الداخلي بالبلاد، والعنف السياسي والملاحقات والاعتقالات من جهة أخرى.

فالأمر يتطلب تناسي الأحداث الماضية ووقف موجات العنف السياسي، إن أراد طرفا المعادلة السياسية الوصول إلى التوافق والإجماع الوطني. كما يتطلب ذلك حصول تسوية سياسية واتفاق أغلب الطيف السياسي على نموذج تنموي ناجح يمكنه إعادة استتباب الاستقرار والأمن بالبلاد. إضافة إلى النهوض بالمؤسسات السياسية لمأسسة الحياة السياسية، وتوفير الضمانات الأساسية، بفرض الضوابط والتوازنات بين السلطات، من خلال الإسراع في تشكيل المحكمة الدستورية، وبناء الثقة والشرعية السياسيتين، وإقرار الاصلاحات بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع العربية

1. آدم يوسف. (23 04, 2023). ، "انتقادات لحل البلديات وتأسيس مجالس الجهات في تونس: ضرب الديمقراطية". *العربي الجديد* .

2. أسامة بوذريوة. (30 07, 2021). *"جذور الأزمة السياسية الحالية في تونس"*. تاريخ الاسترداد 19 04, 2023، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/jdhwr-alazmt-alsyasyt-alhalyt-fy-twns
3. الجزيرة نت. (11 03, 2021). *"تونس.. الجمود السياسي يخفي صراعا اقتصاديا مريرا"*. تاريخ الاسترداد 02 04, 2023، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/3/11/تونس-الجمود-السياسي-يخفي-صراعا
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (12 02, 2023). *الأزمة السياسية في تونس: تداعيات اتساع المعارضة السياسية لحكم الرئيس سعيّد وآفاقها*. تاريخ الاسترداد 29 04, 2023، من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-political-crisis-in-tunisia-expansion-of-opposition-to-kais-saied.aspx
5. أنس الملع. (20 09, 2021). *"الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب"*. تاريخ الاسترداد 06 03, 2023، من المعهد المصري للدراسات: https://eipss-eg.org/الانقلاب-الرئاسي-على-الديمقراطية-في-تونس-الخلفيات-والأسباب/
6. أنور الجمعاوي. (08 03, 2023). "عن أعراض الأزمة السياسية في تونس". *العربي الجديد* ، صفحة 16.
7. أنور الجمعاوي. (25 03, 2023). " تونس بأمر الرئيس: حلّ المجالس البلدية " . *العربي الجديد* ، صفحة 16.
8. زياد بوسن ملاك الأكحل. (23 08, 2022). *"تونس غداة الاستفتاء: انقسامات على خلفية الدستور الجديد"*. تاريخ الاسترداد 25 04, 2023، من مبادرة الإصلاح العربي: https://www.arab-reform.net/ar/publication/تونس-غداة-الاستفتاء-انقسامات-على-خلفي/
9. عادل بن عبد الله. (08 01, 2023). *"إلى أين تتجه تونس بعد الانتخابات التشريعية"*. تاريخ الاسترداد 29 03, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5526
10. عائشة عباش. (2020). *جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس: دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
11. عبد الجليل البدوي. (2017). *الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الإنتقال الديمقراطي بتونس من أجل بديل تنموي، ضمن كتاب تونس: الإنتقال الديمقراطي العسير*. تونس: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان.
12. علي الشابي. (23 11, 2021). *"الاقتصاد الكلي التونسي بين الهشاشة والتجاذبات السياسية والضائقة المالية"*. تاريخ الاسترداد 04 03, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5203
13. مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية. (12 08, 2021). *"تونس في أزمة: تفسير معمَّق"*. تاريخ الاسترداد 19 04, 2023، من مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-tunisia-crisis-explainer/
14. مركز الجزيرة للدراسات. (04 08, 2021). *"الحالة الاستثنائية في تونس: الخلفيات والدلالات والآفاق"*. تاريخ الاسترداد 19 04, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5087
15. مركز الجزيرة للدراسات. (03 08, 2022). *"ما بعد استفتاء 25 يوليو: دسترة حكم فردي يضاعف مخاوف التونسيين إزاء مستقبلهم"*. تاريخ الاسترداد 15 04, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5425
16. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (06 10, 2022). *"مآلات المشهد السياسي في تونس وأبعاده المستقبلية"*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2023، من مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: https://fikercenter.com/2022/10/06/مآلات-المشهد-السياسي-في-تونس-وأبعاده-ا/
17. منى قشطة. (02 08, 2021). *"التهديدات الأمنية المحتملة فى تونس: المخاطر والتداعيات"*. تاريخ الاسترداد 05 03, 2023، من مجلة السياسة الدولية: https://www.siyassa.org.eg/News/18084.aspx
18. منير الكشو. (2023). سيمنار التحول الديمقراطي يناقش الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية. *"النظام السياسي والديمقراطية التمثيلية في سياق انتقال ديمقراطي: تونس مثلاً"* (صفحة 2). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
19. هيومن رايتس ووتش. (03 02, 2023). *"تونس أحداث 2022"*. تاريخ الاسترداد 27 04, 2023، من هيومن رايتس ووتش: https://www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/tunisia
20. وليد التليلي. (2021). "حلم النظام الرئاسي: قيس سعيّد يحاول قوننة حكم الفرد". *العربي الجديد* ، 6-7.

قائمة المراجع الانجليزية

1. AKRIMI, Y. (2020, 09). *"A Third Government in Less Than"A Year: Analysis of Tunisia's Political System's Crisis"* . Retrieved 04 23, 2023, from Analysis of Tunisia's Political System's Crisis: https://www.bic-rhr.com/sites/default/files/inline-files/A%20Third%20Government%20in%20Less%20Than%20A%20Year_BL.pdf
2. ALEXIS, A. (2021, 10 12). *"Tunisia: Examining the State of Democracy and Next Steps for U.S. Policy"*. Retrieved 05 01, 2023, from Congressional Research Service: https://docs.house.gov/meetings/FA/FA13/20211014/114124/HHRG-117-FA13-Wstate-ArieffA-20211014.pdf
3. BTI, B. S. (2022). *"BTI 2022 Country Report Tunisia"*. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI).
4. CLÉMENT, S. (2022, 01 28). *"Tunisia In 2022 Reforming The Institutions Amidst Turmoil"* . Retrieved 04 25, 2023, from Institute Of International Relations Prague: https://hal.science/hal-03562562v1/document

قائمة المراجع الفرنسية

1. JALDI, A. (2022). "Tunisie : la démocratie à l'épreuve de la crise de la IIème République". *Policy Center for the New South* , 12.
2. VINCENT, G. (2023, 01 16). *"La Tunisie de Kaïs Saïed: héritage révolutionnaire et restauration autoritaire"*. Consulté le 04 29, 2023, sur Magazine Diplomatie: https://www.areion24.news/2023/01/16/la-tunisie-de-kais-saied-heritage-revolutionnaire-et-restauration-autoritaire/